



من لم يكتبو بنار الفقر مثلنا

## الأزمة الاقتصادية تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي في لبنان

### ارتفاع سعر صرف الدولار وانهيار الليرة يضغطان على القدرة الشرائية

النيابية الاقتصادية والزراعية ضرورة عدم رفع الدعم، فنحن نحتاج سنويا إلى 100 مليون دولار للمواد الأولية.

وفي مشهد يدل على مدى تدهور الأمن الغذائي، شهدت الكثير من المتاجر الغذائية وقوع مشاجرات بين اللبنانيين خلال مزاحمتهم على شراء السلع المدعومة، بسبب قلة كمياتها المتوافرة في الأسواق. وتدعم الدولة اللبنانية سلة غذائية (معروفة بالمواد المدعومة) تضم السلع الأساسية لتمكين المواطن من الحصول عليها بسعر منخفض نسبيا، بسبب الغلاء نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار.

ورأى الخبير الاقتصادي باتريك مارديني أن "ما يهدد الأمن الغذائي هو ارتفاع سعر صرف الدولار وانهيار الليرة. ولأن دخل الفرد بالليرة، فإن القدرة الشرائية للأخير ستتناقص تلقائيا إثر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية".

وأعتبر مارديني أن "طباعة الليرة المستمرة هي مشكلة، خصوصا أن الحكومة تطبع الليرة لتمويل نفقاتها". وحول الحلول قال "الحكومة حاولت أن تخفض أسعار السلع من خلال دعمها السلة الغذائية، ولكن المشكلة أنها أخذت في العلاج، لأن أي سلعة تدعم ستندف من السوق، لأنه يتم تهريبها". ونظراً لندرة الدعم، مشيراً إلى أنها لا تصل إلى مستحقيها.

وعن الحل للأزمة التي يزرع تحتها الشعب اللبناني، قال إنه يجب "التوقف عن طبع الليرة لوقف انهيار الدخل والقدرة الشرائية. أما الدعم، فكان يفترض أن يكون من خلال إعطاء الأموال بشكل مباشر للأسر المحتاجة". ويعمد ناشطون لبنانيون في الأونة الأخيرة إلى اقتحام مستودعات التجار والتعاونيات الغذائية وتصوير السلع المدعومة المخبأة لتهريبها لاحقاً.

ورأى عضو لجنة الاقتصاد في البرلمان اللبناني النائب عدنان طرابلسي أن للأزمة وجوهاً متعددة، منها السياسي والمالي والصحي أيضاً جراء جائحة كورونا.

وقال "معظم شرائح المجتمع اللبناني ترزح تحت عبء كبير ورفع مستوى الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، والغلاء أصبح مستشرياً على صعيد جميع السلع الغذائية وجميع أنواع البضائع الأخرى". وأضاف "الأمن الغذائي هو جزء من الأمن العام في أي بلد، ونحن نسعى في المجلس النيابي، وفق المنهج، إلى الحد من هذه الأزمة المعيشية الخائفة. وقد وافقنا أخيراً على المنحة المقدمة من صندوق النقد الدولي لدعم الأسر الأكثر فقراً".

وتابع "ندرس عدداً من مشاريع القوانين في هذا الإطار من بينها مشروع البطاقة التموينية".

بات لبنان يواجه شبح انعدام الأمن الغذائي في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار وانهيار الليرة، ما تسبب في تدهور القدرة الشرائية للمواطنين الذين اضطروا إلى استبدال بعض المواد الأساسية بأخرى في وقت تشهد فيه الأسعار ارتفاعاً كبيراً ورفعاً للدعم ما يزيد من مخاطر الجوع وسوء التغذية.

بيروت - فرضت الاضطرابات السياسية المرافقة لازمة اقتصادية خانقة تحديات قاسية في لبنان، وسط انهيار متواصل للعملة المحلية وارتفاع قياسي للبطالة، إلى جانب تداعيات جائحة كورونا التي تفاقم الأوضاع سوءاً. وتتواصل الكدمات على الاقتصاد اللبناني، بدءاً من الخلافات بين الأطراف السياسية الداخلية التي لم تستطع منذ 7 أشهر تأليف حكومة، ما ساهم في تدهور القدرة الشرائية للمواطن بشكل مأساوي.

وفي 23 مارس الماضي انذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) من انعدام الأمن الغذائي في لبنان، من سيرة البلاد نحو المزيد من الفقر والجوع. ويعدها بأسبوع أعلنت وزارة الاقتصاد رفع سعر الخبز المدعوم إلى 3 آلاف ليرة بسبب الأزمة الاقتصادية، في ثالث زيادة تطل سعر هذه السلعة منذ يونيو الماضي.

وأمام هذه المعطيات أكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة (فاو) في لبنان مورييس سعادة أن "الأزمة الاقتصادية رمت بقفلها على الأمن الغذائي".

ولفت سعادة إلى أن القدرة الشرائية للمواطن في لبنان تأخذ مساراً انحدارياً، معللاً أن "الأزمة المالية جعلت الكثير من العائلات تضطر إلى الاستغناء عن السلع الأساسية واستبدالها بأخرى".

وأضاف "في هكذا أزمات، يتم التخلي عن اللحوم لأن أسعارها باهظة. لذا تستبدل بالنشويات التي تعتبر الأرخص"، مؤكداً أن "هذا الأمر ستكون له تبعات سلبية على المدى الطويل خصوصاً لجهة سوء تغذية عند الأطفال، لأنهم بحاجة إلى النمو الجسدي والعقلي".

وعن التبعات السلبية للأزمة، عدّد سعادة "إبعاد الأطفال عن المدارس، والتخفيف من المصاريف الأساسية، والتفلسك الأممي، والتوجه نحو ظواهر سلبية موازية، كالزواج المبكر للبنات وعمالة الأطفال وعدم القدرة على الطباعة".

وربط ممثل المنظمة "حل مشكلة الأمن الغذائي بالحل الاقتصادي"، مشيراً إلى أنه "يجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لضخ الأموال اللازمة لتنشيط الاقتصاد. وطبعاً هذه الاتفاقية لن تحصل إلا من خلال تأليف حكومة إصلاحية".

أما على مستوى الأمن الغذائي، فأعرب سعادة عن قلقه "في ظل الأحاديث عن تقليص الدعم أو إلغائه". ولفتح إلى أن "الخبز هو طعام الفقير. وإذا رُفع الدعم عنه، فقد يصل إلى 10

مليار جهاز إيفون عامل في كل أنحاء العالم، وهم مستهلكون من المرجح أن يكونوا ميسورين، وأبرزت أن الناشرين الذين يرغبون في دخول هذه السوق مجبرون على دفع عمولات معوقة والموافقة على الشروط المانعة للمنافسة التي تفرضها أبل.

واتهم محامو "إيبك غيمز" شركة "أبل" بأنها تستخدم متجر التطبيقات "كسلاح ضد منافسيها"، إذ تفرض أو تؤثر التطبيقات المنافسة "تحت ذرائع كاذبة"، مستندين على كلام مدير متجر التطبيقات السابق فيل شوميكير الذي تحدث عن هذه الشروط خلال جلسة استماع أمام لجنة برلمانية في أكتوبر الماضي.

وأورد شوميكير أمثلة عن تطبيقات منافسة تابعة لـ "غوغل" و"أمازون" و"دروب بوكس".

وسيتعين على "إيبك" أن تثبت أن ممارسات "أبل" تضر بالمستهلكين، لذلك ستذكر أن بعض الشركات الناشرة، مثلها، ترفع أسعارها على إيفون للتعوويض عن العمولة. كذلك ستسعى إلى بضع حجة الأمان التي تركّز عليها أبل.

ووفقاً لوثائق أبل الداخلية التي استشهد بها محامو إيبك، فإن إريك فريدمان، وهو مدير فريق لمكافحة الاحتيال، قارن دفاعات "أب ستور" بـ "سيدة جميلة تستقبل بالزهور في مطار هاواي بدلاً من كلب مدرب على كسب المخرات".

أما شركة التكنولوجيا العملاقة فتعزّم القول إنها تواجه منافسة قوية في توزيع تطبيقات الألعاب من متاجر التطبيقات الأخرى مثل (غوغل بلاي)، وأجهزة ألعاب الفيديو (بلاي ستيشن وإكس بوكس) والكثير من منصات البث التدفقي لهذه الألعاب.

## إيبك غيمز تقاضي أبل بتهمة منع المنافسة

### سوء استخدام نظام التشغيل كسلاح ضد المنافسين

تتحضر إيبك غيمز المجموعة الناشرة للعبة الفيديو "فورتنايت" لمعركتها القضائية ضد أبل التي تتهمها بممارسات مانعة للمنافسة وإساءة استخدام الهيمنة على نظام تشغيل الهاتف المحمول الخاص بها "آي. أو. أس." فيما تجهز أبل حججها لمواجهة هذه التهم التي اعتبرتها حيلة لإحياء الاهتمام بلعبتها التي تشهد تراجعاً.

إلا أن القضية باتت تتجاوز الخلاف بين المجموعتين، إذ تعتبر الشركات الأخرى، مثل "سبوتيفاي"، أن العمولات البالغة 15-30 في المئة التي تفرضها "أبل" على معظم المعاملات التي تتم من خلال "أب ستور" والتطبيقات التي يتم تنزيلها، مرتفعة جداً وغير عادلة. وتعمل جهات تنظيمية أميركية مختصة بمكافحة الاحتكار على التحقيق في ممارسات شركة أبل، وهي عملياً "خمس وحكم" في الوقت نفسه في متجر التطبيقات، لأنها توزع تطبيقاتها عبر.

**سبوتيفاي تنضم إلى إيبك وتقول إن العمولات التي تفرضها أبل في "أب ستور" مرتفعة جداً وغير عادلة**

أما على الأجهزة الأخرى، فيعمل نظام "اندرويد" (من "غوغل") بطريقة مماثلة، مع فارق جوهري واحد هو أن استخدام الأنظمة الأساسية البديلة مسموح.

وبالتالي، فإن شكوى إيبك غيمز تهدد النظام الذي تقوم عليه استراتيجية أبل التي تشجع المستهلكين على البقاء ضمن مجموعتها من المنتجات المادية والرقمية، من أجهزة إيفون إلى الملحقات المتصلة ومنجئاتها الترفيهية، وسواها.

وتتشدد مجموعة كوبرتينو منذ سنوات على أن عمولتها تستخدم لضمان الأداء السليم للمنصة، لاسيما في ما يتعلق بالأمان. وهي تعتبر أن نجاح متجرها للتطبيقات يعود بالفائدة على المستخدمين والمطورين على السواء.

وأشار محامو الشركة إلى أن "إيبك غيمز" حققت إيرادات تزيد عن 700 مليون دولار من عملاء "آي. أو. أس." خلال

سنة 2020 بقيمة 300 مليون دولار، وهو ما يمثل 10 في المئة من إجمالي إيرادات الشركة. وتعتبر "إيبك غيمز" واحدة من الشركات الناشرة للعبة الفيديو الشهيرة "فورتنايت"، سيحظى بمتابعة عن كثب من شركات كثيرة ونواب أميركيين يتهمون "أبل" بممارسات مانعة للمنافسة.

وفي لائحة من 300 صفحة تسلمتها محكمة أوكلاهده في ولاية كاليفورنيا الأربعاء، اعتبر وكلاء الدفاع عن "أبل" التي تتخذ من مدينة كوبرتينو مقراً لها إن "إيبك تسعى إلى تصوير أبل على أنها شريرة بهدف إحياء الاهتمام بفورتنايت التي تشهد تراجعاً".

وكانت المجموعة الناشرة للعبة الفيديو ذات الشعبية الكبيرة قدمت إلى المحكمة لائحة بجم مماثل، رفعت دعوى ضد "أبل" في أغسطس بتهمة إساءة استخدام الهيمنة على نظام تشغيل الهاتف المحمول الخاص بها "آي. أو. أس."

ولاحظت إيبك غيمز أن أبل عمدت من خلال الوسائل التقنية والتعاقدية إلى بناء منظومة "آي. أو. أس." بطريقة تقيد توزيع التطبيقات، وتستبعد منافسيها، وتضر بالمنافسة والمستهلكين. ومن المتوقع أن يشارك في المحاكمة شخصياً رئيس إيبك تيم سويني ورئيس أبل تيم كوك.

وحاولت "إيبك غيمز" خلال الصيف الماضي الالتفاف على ما تسميه "ضريبة أبل" من خلال توفيرها للمستخدمين بديلاً من نظام الدفع في مخزن "أبل" للتطبيقات "أب ستور" على "آي. أو. أس."

وسارعت الشركة المصنعة لهواتف إيفون الذكية إلى إزالة فورتنايت من متجرها للتطبيقات معللة ذلك بانتهام قواعد العقد بين الشركتين، وهو إجراء أيدته المحكمة.

## المغرب يضبط خطة لتحقيق الشمول المالي

بالنظر إلى آثاره المباشرة والملموسة في مجال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشرائح المستهدفة، وخاصة الشباب والنساء وسكان القرى والمقاولة الصغيرة جداً. وأشار البيان إلى أن المجلس تدارس على إثر ذلك النقاط المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة على الخصوص بآلية تتبع وقيادة الاستراتيجية ووضع خطة أعمال المجموعات التقنية، وإستراتيجية التواصل، واعتماد النظام الداخلي الذي يحدد تشكيلة واختصاصات وأساليب عمل هيئات الحكامة بالمجلس.

وفي هذا السياق أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لوتيرة تقدم ورشات إستراتيجية الشمول المالي، بالرغم من عام 2020 الصعب بسبب الأزمة الصحية.

وهكذا فقد تحققت العديد من الإنجازات، وتتعلق بالإصلاحات الهيكلية

كما دعا المجلس الوطني للشمول المالي إلى تطوير قنوات توزيع جديدة للتأمين الشامل، وخاصة التأمين الأضر، بالنظر إلى دوره في تعزيز الحماية والإدماج الاقتصادي للسكان المستهدفين. وحث المجلس كذلك، شركات التأمين على اقتراح عروض تأمين مصغرة لفائدة الشركات الصغيرة جداً ولا سيما تلك التي تعمل في قطاعات التجارة والصناعة التقليدية، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية.

وتندرج هذه الخطوات في إطار خطط زيادة المرونة المصرفية وتحقيق الشمول المالي الفعال لضمان وصول الناس للبنوك للحصول على سيولة.

الرباط - ركزت الحكومة المغربية على ضبط خطة لتحقيق الشمول المالي من خلال تفعيل الإستراتيجية الوطنية مع الإصلاحات الهيكلية.

وأكد المجلس الوطني للشمول المالي خلال اجتماعه الأخير على ضرورة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي إزاء الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها مؤخراً.

وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في بيان أن الأمر يتعلق على الخصوص بتعزيز دور هذه الإستراتيجية كمحفز يهدف إلى تسهيل ودعم إصلاح المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية.

وخلال هذا الاجتماع ذكر محمد بنشعبون، رئيس المجلس الوطني للشمول المالي، وعبداللطيف الجواهري، رئيس اللجنة الإستراتيجية المنبثقة عن المجلس، بالأولوية المعطاة للشمول المالي



إجراءات تحقق المرونة المالية